

تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة
(2017 – 2003)

**Analysis of the impact of foreign direct investment on some economic
(2017–2003) variables in Iraq for the period**

م. محسن خضير عباس

Teacher Mohsen Khudair Abbas

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط

mkdhair@uowasit.edu.iq

الملخص

يُعد الاستثمار الاجنبي المباشر واحداً من الركائز الاساسية المهمة في البنيان الاقتصادي لتطوير اقتصاد بلد ما , لهذا فقد اولت الكثير من بلدان العالم للاستثمار الاجنبي المباشر الاهمية الكبيرة بعدّه بوابة الانطلاق نحو النمو الاقتصادي لما يؤديه من زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ودعم المدخرات المحلية وزيادة في الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية, فضلاً عن كونه القناة الناقلة للتكنولوجيا والادارة الحديثة والاساليب الانتاجية المتطورة, اما البلدان النامية ومنها العراق فان جميعها تعاني من مشكلة عدم قدرة رؤوس الاموال المحلية على القيام بالاستثمارات المطلوبة لتنمية اقتصاديات بلدانها, لذا اصبح لزاماً على هذه البلدان التوجه نحو الاستثمارات الاجنبية بعد توفير البيئة الاستثمارية المناسبة اذا ما ارادت التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية, اما في العراق فنجدّه بامس الحاجة الى هذه الاستثمارات لاعادة اعمار ما دمرته الحروب على مدى عقود من الزمن واعادة نشاط جميع القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة طاقتها الانتاجية, كذلك اعادة بناء البنى التحتية للبلد, اضافة الى التحديات التي تواجه البلد والمتمثلة بالهدر المالي الناتج عن قضايا الفساد التي لا زالت تؤدي الى حرمان العراق من الاستفادة من امواله في اقامة مشاريع تنموية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي, لهذا اصبح لزاماً التوجه نحو الاستثمار الاجنبي كونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية .

Abstract

Foreign investment is a one among the essential and important pillars within the economic structure for the event of a country's economy, numerous countries of the planet has attached great importance to foreign investment because it is the gateway to the economic process thanks to the rise in gross domestic product, support for domestic savings, and a rise within the production capacity of economic sectors. Also, as being a conduit for technology, modern management and advanced production methods. As for developing countries, including Iraq, all of them suffer from the matter of the lack of local capital to form the investments required to develop the economies of their countries, so, it's become imperative for these countries to travel towards foreign investment after providing the investment environment the acceptable thing is that if it wants to travel towards achieving economic development, but in Iraq, we discover it desperately needed for these investments to rebuild what has been destroyed by wars over decades, re-energize all economic sectors and work to extend their production capacity, also as rebuilding the country's infrastructure, additionally to challenges Facing the country, represented by financial waste an As a result of corruption cases that also cause depriving Iraq of taking advantage of its

money in establishing development projects that employment to realize economic process, so, it's become imperative to travel towards foreign investment because it is the only means through which development is often achieved altogether economic sectors.

مشكلة البحث

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق بعد عام 2003 .

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في وجود علاقة تبادلية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 .

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق بعد توفير البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمارات الاجنبية .

أهمية البحث

يعدُّ الاستثمار الاجنبي احد الوسائل الاكثر اهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ومنها العراق, لهذا اصبح من الضروري ان توفر الحكومات ما يتطلبه الاستثمار الاجنبي من اجل تطوير جميع القطاعات الاقتصادية .

المبحث الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً - مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :-

ان الاستثمارات الاجنبية قد توسعت وتطورت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية حيث ساهمت في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي اصبحت تعاني منها الدول الخارجة من الحرب باقتصاديات منهارة بل وبعض الاقتصادات مدمرة نتيجة الحروب وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية, لذلك كان اللجوء الى الاستثمار الاجنبي احد الوسائل المهمة والمجدية لإعادة التوازن وتجنب الاختلالات التي حدثت في موازين تلك البلدان, وقبل التطرق الى مفهوم الاستثمار الاجنبي سنتطرق الى مفهوم الاستثمار بشكل عام والذي هو (عملية تكوين راس المال او زيادة في راس المال الموجود) وبناءاً على هذا التعريف فان الاستثمار يتكون من مجموعة عناصر اساسية (قادري عبد العزيز:2004: 11) :-

1- المساهمة : يقدم المستثمر مساهمته في شكل اموال او اصول مالية او اي شكل اخر لغرض استثماره .

2- الحصول على الربح : إنَّ المستثمر عن طريق تقديمه الاموال يهدف الى تحقيق الارباح او الفوائد, وغير ذلك لا تُعد العملية استثمار .

3- الزمن : إنَّ المستثمر ينظر الى المدة الزمنية التي يمكن أن يرى عن طريقها نتائج استثماره, فالاستثمار لا يحقق الربح فوراً, كون الانتاج الذي ترتبط به القيمة المستجدة من الاستثمار تتطلب زمناً طويلاً وهذا ما يميز الاستثمار عن عملية البيع .

اما اذا اردنا أن نعطي تعريفاً موحداً للاستثمار الاجنبي المباشر فسنجد الكثير من التعاريف التي تطرقت الى مفهوم الاستثمار الاجنبي ومن جوانب متعددة حيث عرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الاجنبي المباشر : بأنه نوع من انواع الاستثمار الدولي الهدف منه حصول شخص ما مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر وتكون هذه العلاقة بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر طويلة الاجل بالإضافة الى أن المستثمر المباشر يتمتع بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة مؤسسة الاستثمار (oecd:1999:7) .

كما يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يقوم على علاقة طويلة الامد, تعكس المصالح الدائمة والمقدرة على التحكم الاداري بين شركة في البلد الام (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة) وبين الشركة او الوحدة الانتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) (علي عبد القادر:2004: 4) .

كذلك عرف الدكتور عبد السلام ابو قحف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه امتلاك المستثمر الاجنبي لكل او جزء من الاستثمارات في المشروع, بالإضافة الى قيامه في ادارة المشروع بالمشاركة مع المستثمر الوطني في حالة هنالك استثمار مشترك, اما اذا كانت له الملكية المطلقة على المشروع فتكون له السيطرة الكاملة على الادارة والتنظيم, اضافة الى قيام المستثمر بتحويل جزء من الموارد المالية والخبرة التكنولوجية والفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة للاستثمار (عبد السلام ابو قحف:2003: 266) . كما يمكن أن يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه توظيف لأموال اجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة اخرى وغالباً ما يكون الاستثمار طويل الاجل ويعكس منفعة المستثمر في البلد الاخر, ويكون له الحق في الادارة والرقابة من البلد الاجنبي او من بلد الاقامة ومهما كان هذا المستثمر مادياً او معنوياً ويتم تمويل هذه الاستثمارات من راس المال الذي يقدمه المستثمر الاجنبي, لهذا فان المستثمر الاجنبي هو الشخص الذي يصنع الاستثمارات الاجنبية وقد يكون فرداً او مؤسسة او شركة او دولة معينة الا إنَّ الاغلب تكون الاستثمارات من نصيب الشركات متعددة الجنسية (موفق وحلا:2010: 140) . ويمكن أن تصنف الاستثمارات بشكل عام حسب معايير معينة الى عدة اصناف وكالاتي (مايخ وحسن:2015: 166) :-

1- حسب المعيار الجغرافي

حيث تنقسم الاستثمارات الى نوعين : الاول الاستثمار المحلي والذي يعتمد في تمويله على راس المال المحلي الناجم عن تراكم المدخرات والارباح من الأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة, الثاني الاستثمار الاجنبي الذي يعتمد في تمويله على راس المال المتأتي من الخارج اي على رؤوس اموال اجنبية بالدرجة الاساس .

2- حسب المعيار النوعي للاستثمار

وهذا المعيار يستخدم في تحديد نوع الاستثمار الى نوعين : اولهما الاستثمار الحقيقي وهو توظيف الاموال لغرض حيازة اصول حقيقية لها قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي الحقيقي كالعقارات والمصانع والانتاج وغيرها, ثانيهما الاستثمار المالي والذي يشمل الاستثمار في المحفظة المالية في الاسهم والسندات وهذا الاستثمار لا يضيف شيء الى الدخل القومي .

3- حسب صفة القائم بالاستثمار

وهذا المعيار يقسم الاستثمار الاجنبي الى استثمار اجنبي خاص واستثمار اجنبي عام فالاستثمار الاجنبي الخاص هو الذي يقوم به الفرد او هيئة او شركة خاصة وتكون ذات جنسية اجنبية، اما الاستثمار الاجنبي العام هو الذي يقوم به الحكومات والمؤسسات والهيئات العامة او التابعة لها .

4- حسب المدة الزمنية

تقسم الاستثمارات بحسب المدة الزمنية الى نوعين : الاول الاستثمارات الاجنبية قصيرة الاجل وهي عبارة عن تحركات لرؤوس الاموال الاجنبية لمدة تقل عن سنة واحدة كالاستثمار في الاوراق المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات وغيرها، أما الثاني فهي الاستثمارات الاجنبية طويلة الاجل والمتمثلة بحركات رؤوس الاموال الاجنبية بين دول مختلفة لمدة تتجاوز السنة وغالباً ما تكون استثمارات اجنبية مباشرة .

5- حسب معيار السيطرة والتحكم

ويقسم الاستثمار الاجنبي هنا الى استثمار اجنبي مباشر (FDI) واستثمار اجنبي غير مباشر (FPI) فالاستثمار الاجنبي المباشر هو توظيف للاموال الاجنبية غير الوطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس منفعة المستثمر الاجنبي الذي قد يكون فرداً او مؤسسة او او شركة وله الحق في ادارة موجوداته من داخل بلده او من بلد الاقامة، اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر والذي يسمى الاستثمار في محفظة الاوراق المالية لتعلقه بالاستثمار في الاوراق المالية كالاسهم والسندات وغير ذلك من الاوراق المالية .

ثانياً - مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر :-

بما أنّ الناتج المحلي الاجمالي (FDI) هو استثمار لاموال غير وطنية اي اموال اجنبية فهو ومن ثمّ يحقق ما يبتغيه المستثمر الاجنبي من الفوائد والارباح لكن بطبيعة الحال فهو يعود بالنفع المباشر على الدول المضيفة للاستثمار ايضا ولكن هذه الفوائد قد ترافقها بعض العيوب لذلك سنوضح المزايا والعيوب المتحققة من (FDI) (Foreign direct investment) وكالاتي

1- مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر (كريمة قويدري:2011: 51) .

أ- توفير مصادر متجددة للحصول على العملات و رؤوس الاموال اللازمة لتمويل برامج تحقيق التنمية .

ب- يعمل على رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة من رجال الاعمال عن طريق مساهمة افراد المجتمع في مشروعات الاستثمار او عن طريق استحداث مشروعات جديدة تعمل على مساندة المشروعات الاستثمارية القائمة .

ت- بإمكان الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر الحصول على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة خاصة لبعض انواع الصناعات .

ث- يوفر الاستثمار الاجنبي فرص عمل اكبر, وهو الامر الذي تحتاجه البلدان النامية بشكل كبير جداً نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود ولغير ماهر في الغالب, وكذلك للاسهام في معالجة مشكلة البطالة بنوعيتها الظاهرية والمقنعة الواسعة الانتشار .

ج- يمكن أن يساهم (FDI) في توسيع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد عن طريق اعادة جزء من ارباحها المتحققة في الدول المضيفة للاستثمار لاقامة مشروعات جديدة او التوسع في المشروعات القائمة, وبذلك ترفع القدرة الانتاجية عن طريقها .

ح- يساهم (FDI) في تحقيق قيمة مضافة عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المحلية بسبب وجود قدر كبير من الموارد والطاقت الانتاجية غير المستخدمة, والتي باستخدامها ستحقق قيمة مضافة اكبر في البلدان النامية .

خ- يساهم (FDI) في توفير عملات اجنبية للبلدان النامية المضيفة للاستثمار والتي غالبا ما تكون بحاجة اليها, لتمكنها من اقامة مشروعات انتاجية يكون انتاجها لاجراض التصدير او محل الواردات وتخفيض الحاجة للعملات الاجنبية لتمويل الواردات واستخدامها لتمويل واردات جديدة .

د- ممكن أن يساهم (FDI) في اكتساب العاملين مهارات وقدرات ادارية وتنظيمية, وهي الحالة التي تعاني فيها من ندرة شديدة, خاصة وأن عمل هؤلاء يرتبط بالاساليب والوسائل الحديثة والاكثر تطوراً وفي الادارة كذلك بالشكل الذي تساعد معه على تحقيق ذلك (فليح حسن :2004: 175) .

مما تقدم تبين أن هنالك مجموعة من الفوائد تحققها البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصاً البلدان النامية التي غالباً ما تبحث عن طرق تنمية قطاعاتها الاقتصادية ولوجود مشاكل في قطاعاتها الاقتصادية لذلك تلجأ الى الاستثمار الاجنبي للنهوض بواقعها الاقتصادي نحو التطور والنمو, كما ان هنالك جملة من الفوائد يحققها المستثمر الاجنبي عند استثمار امواله في بلد غير البلد الام, كما أن البلد المضيف يقوم بجملة من الاجراءات القانونية والادارية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار ومن اهم دوافع المستثمرين الاتي (موفق وحلا:2010: 141) :-

أ- حصول المستثمر الاجنبي (المباشر) على المواد الخام والموارد البشرية ذات الاجر الرخيص في الدول التي يستثمر فيها لغرض استخدامها من صاحبها .

ب- امكانية الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين بغرض جذب الاستثمارات الاجنبية لها وامتيازات تحويل الاموال والعملة الصعبة وغيرها .

ت- ايجاد سوق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لغرض تسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع الشركات الاجنبية تسويقها في موطنها الاصلي .

ث- الاستفادة من انخفاض التكاليف في البلدان النامية كتكلفة الايدي العاملة وتكلفة المواد الخام وتكاليف النقل مقارنة بالبلدان المتقدمة, ومن ثمّ هذا يعدّ احد العوامل المشجعة للاستثمار ومن الاهداف التي يسعى المستثمر للحصول عليها

ج- تحقيق الارباح في الدول المضيفة بمستويات تفوق كثيراً الارباح التي يمكن أن تتحقق في البلد الام .

ح- تستفيد الشركات الاجنبية من الاستثمار في البلدان الاخرى عن طريق تقليل حجم المخاطر , حيث كلما توزعت الاستثمارات وانتشرت في عدد كبير من الدول كلما قلت المخاطر .

خ- تتجنب الاستثمارات الاجنبية الكثير من المخاطر في البلد الام واهمها المخاطر السياسية .

2- عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر :-

هنالك وجهة نظر ترى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له الكثير من السلبيات وانه يأخذ من البلدان المضيفة اكثر مما يعطي ويرى بانها لعبة من طرف واحد والمستفيد هو الشركات متعددة الجنسية, كونها شركات ربحية لا يهتمها الحاجة الفعلية لأولويات الاستثمار في البلدان المضيفة ودائماً ما تقدم مصلحتها أولاً, لذلك يمكن ان نذكر هنا مجموعة من العيوب التي تُثار ضد الاستثمار الاجنبي وكالاتي :-

أ- إنّ الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض في الانتاج الوطني بسبب خروج الشركات المحلية من السوق لعدم قدرتها على منافسة الشركات الاجنبية التي تتمتع بخصائص وميزات تفوق اليها الشركات المحلية, كذلك قيام الشركات الاجنبية بالاستحواذ على الشركات المحلية عن طريق شرائها وبسط سيطرتها على السوق, مما يؤدي الى خفض الانتاج المحلي وانخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة في آن واحد (اديب قاسم:2009: 37) .

ب- قيام بعض المستثمرين الاجانب باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج, خاصة في حال عدم توفرها في السوق المحلي او ربما تكون ذات جودة اقل من مثيلاتها المستوردة مما يترتب على ذلك زيادة فاتورة النفقات وهذا ينعكس سلباً على الميزان التجاري, خاصة اذا كان زيادة الواردات اكبر مما قد يضيفه الاستثمار الاجنبي الى الصادرات, ويزداد الامر سوءاً في حال قدرة المستثمرين على تحويل اموالهم الى خارج البلد (كريمة قويدري:2011: 55) .

ت- قد يرى البعض أن الاستثمار الاجنبي المباشر قد يؤثر سلباً على الموازنة العامة للبلد المضيف خاصة في ظل قيام البلد المضيف بتقديم الاعفاءات الضريبية وبصورة كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات, اذ تؤدي تلك الاعفاءات السابقة الى تأكل الإيرادات الضريبية مما يؤثر بصورة سلبية على موازنة البلد المضيف

ث- إنّ من اهم اهداف المستثمر الاجنبي هو الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح ومن ثمّ الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس الهدف تطوير الاقتصاد المحلي بالدرجة الاولى, وقد يكون تحقيق هدفه على حساب الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية في البلد المضيف (سالم احمد: 2005: 8) .

ج- إنّ التقنيات المستخدمة من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية واساليب الانتاج الفنية غالباً ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الارباح وفقاً لظروف واقتصاد البلد المتقدم ومن ثمّ قد لا تتلاءم مع ظروف البلد المضيف و خاصة فيما يتعلق بتشغيل الايدي العاملة ومن ثمّ فهي لا تحقق بعض اهداف التنمية الاقتصادية المحلية

ح- إنّ الكثير من الاستثمارات او الشركات الاجنبية تمتلك ادارات متطورة ومحترفة لها القدرة على أن تتجنب الامور الرقابية في البلد المضيف وقيامها بنشاطات غير مرغوب فيها او لا تكون مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية, كما أن ضخامة حجم هذه الشركات يمكنها من تشكيل تكتلات احتكارية معينة تسيطر عن طريقها على بعض مجالات الانتاج في اقتصاد البلد المحلي (موفق وحلا:2010: 145) .

إنَّ الحديث عن سلبيات الاستثمار الاجنبي هذا لا يدل على عدم التعامل معه, كون اغلب اقتصادات البلدان النامية بحاجة ماسة الى رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها والحد من الارتفاع المستمر للبطالة وتطوير الصناعة المحلية وتطوير القدرة التنافسية وغير ذلك, لهذا تعدُّ الاستثمارات الاجنبية هي الحل الوحيد والبدل المناسب عن الاقتراض الخارجي مع انخفاض قدرة المؤسسات المالية والبنكية على اقراض الحكومة, فالاستثمار الاجنبي يعدُّ المحرك الاساس نحو عملية التنمية لما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية وتطوير الموارد البشرية عن طريق انتقال التكنولوجيا والقدرات الفنية المكتسبة بالعمل المشترك, وهذا ينطبق تماماً على الاقتصاد العراقي الذي هو بأمس الحاجة الى هكذا استثمارات للنهوض بالواقع الاقتصادي والوصول به الى مراحل متقدمة من التطور والتنمية .

ثالثاً- اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :-

1- الاستثمار المشترك

يُعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه الاستثمار الذي يكون بين طرفين او اكثر ومن دولتين او اكثر, ويأخذ اطراف الاستثمار مختلف الاشكال القانونية فقد يكون فرداً او شركة خاصة او او شركة حكومية او دولة معينة, وقد نشأ هذا الاستثمار كردة فعل للزعزعة الوطنية والاستقلالية التي انتشرت في الدول النامية بعد الحصول على استقلاليتها, وينطوي هذا النوع من الاستثمار على المشاركة في الخبرة والمعرفة التكنولوجية والمعرفة التسويقية, وتعدُّ المشروعات المشتركة الحل الامثل الذي يمكنها من زيادة تدفق رؤوس الاموال والخبرة التكنولوجية وكذلك خلق فرص عمل جديدة وتحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة فرص التصدير ونتاج السلع ذات الجودة العالية ومن ثمَّ يمكن لها أن تحقق المنافسة في الاسواق العالمية, اضافة الى امتلاك الملاك الوطني والاداري الخبرة الكافية والمهارة في ادارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية في البلد المضيف (سوسن جبار :2020: 14) .

2- الاستثمار المملوك بالكامل

هذا النوع من الاستثمار هو الاكثر تفضيلاً من قبل الشركات المستثمرة و حيث يضمن لها السيطرة الكاملة على الانتاج والتسويق, في حين أن الكثير من الدول النامية والمضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد وفي بعض الاحيان ترفض الاستثمار , وذلك لخوفها من التبعية الاقتصادية للبلد المستثمر وما يترتب عليه من آثار سياسية محلياً ودولياً, وكذلك الحذر من سيادة الاحتكار التام التي يمكن أن تمارسها الشركات الاجنبية, مما جعل البلدان المضيفة وخصوصاً النامية لا تفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر أجنبي, كما أن هاجس وخطر المصادرة والتأميم الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المضيف هي من اهم سلبيات هذا الشكل من (FDI) .

ويتمحور هذا النوع من (FDI) في قيام الشركات الاجنبية بإقامة فروع للإنتاج او التسويق او اي نوع من انواع النشاط الانتاجي او الخدمي في البلد المضيف, وهذا يتضمن جلب الخدمات التكنولوجية التي تحتاجها والتي تشمل دراسة جدوى اقامة المشروع المزمع اقامته والقيام بالاعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة وجلب الخبراء والاداريين والآلات والمعدات والاشراف على أنجاز المشروع وعلى المباشرة في الانتاج والتسويق من دون المشاركة للطرف المحلي (عبد الخالق دبي:2016: 151) .

3- الاستثمار في المناطق الحرة

تعرف المناطق الحرة بانها جزء من اراضي الدولة يقع على موقع استراتيجي ويكون بالقرب من ميناء بحري او جوي او عن طريق بري دولي او منفذ حدودي, وهذا الجزء يخصص للاستثمار الاجنبي والوطني في مجالات تجارية او زراعية او صناعية

او خدمية, من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة, ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في البلد المضيف, الا إنه يخضع للبلد الام ادارياً وامنياً .

وللمناطق الحرة الكثير من الفوائد منها خلق مناخ استثماري لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية, وكذلك فرصة لتجاوز العقبات الادارية والكمركية والتجارية كما تساهم في نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة بالاضافة الى التدريب على المهارات الحديثة وغيرها .

وتعدُّ المناطق الحرة احدى وسائل جذب (FDI) فمثلاً المنطقة الحرة في الامارات (جبل علي) بلغ التبادل التجاري فيها من (16) شركة عام 1990 حوالي (270) مليون دولار, ثم ارتفع ليصل الى (9) مليار دولار وبواسطة (2000) عام 2004, كما كانت ايرادات المنطقة الحرة في العراق (خور الزبير) نحو (3) مليون دولار عام 2010, في حين كانت ايرادات المنطقة الحرة في نينوى حوال (4,8) مليون دولار للعام نفسه (مايج وحسن:2015: 173) .

4- الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع

وهي عبارة عن مشروعات تأخذ شكل الاتفاق بين طرفين الاجنبي والمحلي ويجري بموجب الاتفاق قيام الشركات الاجنبية بتزويد الشركات المحلية بمكونات منتج معين لتجميعها (سيارة مثلاً) لتصبح فيما بعد منتجاً نهائياً, كما يقدم المستثمر الاجنبي وخاصةً في البلدان النامية الخبرة والمعرفة اللازمة والتصاميم للمصنع وطرق التخزين والصيانة, ومن جانبه يقوم الطرف المحلي بتجميع ذلك المنتج في بلده, مقابل عائد مادي يُتفق عليه, وقد تأخذ مشروعات التجميع احدى اشكال الاستثمار المشترك او التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الاجنبي (عبد الخالق:2016: 151) .

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن بيان اهمية (FDI) عن طريق الاثار التي يتركها على اقتصاد البلد المضيف, فقد تكون هذه الاثار ايجابية او قد تكون سلبية في بعض الاحيان, لكن في النهاية وعن طريق تجارب اغلب البلدان نجد ان هنالك اثاراً ايجابية قد فاقت الاثار السلبية قد تركها (FDI) وحققت البلدان المضيضة عن طريقها عمليات نمو وتتمية في اغلب قطاعاتها الاقتصادية, وسنبين هنا الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر وكالاتي :-

1- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات (مايج وحسن:2015: 176) :-

إنَّ الاثر الاول للاستثمار الاجنبي المباشر هو تدفق النقد الاجنبي للبلد المضيف وكذلك زيادة راس المال المادي, ثم يعود بالإيجاب على حساب راس المال, عندما تقوم الشركات الاجنبية بعملية مبادلة عملتها بالعملة المحلية, كما يمكن أن يتحسن ميزان المدفوعات في حال مساهمة الـ (FDI) في زيادة صادرات البلد المضيف, كما ترتفع استيرادات الشركات الاجنبية من السلع التي تحتاجها في بداية عملها لكنها بعد ذلك تميل للانخفاض عند مباشرتها بالانتاج لاسيما السلع التي يقوم باستيرادها البلد المضيف والتي كانت تسد جزء من حاجة السوق المحلية, إنَّ الحكم على النتيجة النهائية للـ (FDI) واثره على ميزان المدفوعات يكون عن طريق المقارنة بين التحسن الذي حدث على ميزان التجارة, وكذلك على حساب راس المال ومن ثم ميزان المدفوعات مع حجم الموارد المحمولة عن طريق تحويل راس المال والارباح ودخول العاملين الاجانب, فاذا كان الاثر الاول

يفوق الاثر الثاني حينئذٍ يقال : إن (FDI) يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات والعكس بالعكس ويمكن استخدام المعادلة الاتية لقياس الاثر النهائي لـ (FDI) وكالاتي :-

$$W = (A+S+D) - (A^* +S^* +D^*)$$

حيث إن : W = الاثر الصافي = A = واردات مستغنى عنها (احلال) S = صادرات

D = تدفق رأسمالي ناتج عن الـ (FDI) A* = مدفوعات لعوامل الانتاج الاجنبية (استيرادات)

S* = صادرات مفقودة بسبب الاستثمار D* = رأس مال محول للخارج (تحويلات العاملين الاجانب, فوائد القروض الاجنبية, رسوم) .

وعموماً فان اغلب الدراسات تفسر الاثر الايجابي للـ (FDI) عن طريق الاتي :-

أ- إعادة استثمار الارباح المتحققة من المشروع الاستثماري الاولي عن طريق التوسع في نفس المشروع او اقامة مشاريع جديدة

ب- قيام المشروع الاستثماري بتصدير اغلب منتجاته للخارج مما يخفض من حجم الواردات .

ت- تركيز الانفاق الاستثماري للمشروع الاجنبي على شراء الاصول المحلية كلما امكن ذلك وتقليل استيراد اصول خارجية

2- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا :-

اصبحت التكنولوجيا تمثل عنصراً مهماً في تحديد انجاح خطط التنمية الاقتصادية او فشلها, حيث لا يمكن بدون التكنولوجيا ان يتحقق التطور والمنافسة على المستوى المحلي او المستوى الدولي, حيث يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في انتقال التكنولوجيا الى البلدان النامية, اذا ما احسنت وضع القواعد والاطر القانونية التي تستند عليها واقامة العلاقات العلمية المتطورة بين الشركات المنتجة والمصدرة للتكنولوجيا وبين مراكز البحث والتطوير المحلية ومعرفة اخر مستجدات الشركات العلمية وما توصلت اليه من تكنولوجيا واساليب حديثة (احمد هليل :2015: 66), حيث تعمل الشركات الاجنبية على جلب التكنولوجيا التي تناسبها والتي تحتاجها في تنفيذ المشروعات التي ستنفذها فقط, ولم يكن من اولوياتها تطوير التقنية المتوفرة في البلد المضيف, الا إن تأثير (FDI) في نقل التكنولوجيا اصبح من اولويات متخذي القرار في البلدان النامية حيث عمدت البلدان المضيضة الى تحرير انظمتها الخاصة في نقل التكنولوجيا لتكون اكثر ملائمة لظروفها الاقتصادية, كما قامت هذه البلدان بتوطين التكنولوجيا المنقولة عن طريق خلق شبكة روابط بين الشركات المحلية والاجنبية, كما تعمل التكنولوجيا على خلق مبدأ المنافسة بين الشركات المحلية والاجنبية مما يجبر الشركات المحلية على زيادة كفاءتها التقنية بسبب عامل التنافس (عبد الرزاق احمد:2014: 79) .

3- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية :-

يأتي (FDI) بالمصادر المالية للبلدان المضيضة حيث تعمل الشركات الاجنبية الاستثمارية على توفير الاموال اللازمة لاستثمارها والتي يمكن أن تُستثمر في تنفيذ برامج وخطط الاستثمار التي سبق وأن حُطت من قبل متخذي القرار كخطط تنمية اقتصادية, بدلاً عن المصادر التقليدية للتمويل والمتمثلة بالمدخرات المحلية كمدخرات الاسر وقطاع الاعمال وقطاع الحكومة, وذلك بسبب قلة تلك المدخرات اذا ما قورنت بما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية, لذا يجري اللجوء الى راس المال الاجنبي والمتمثل

بالاستثمارات الاجنبية لسد فجوة الموارد المحلية المخصصة للاستثمار بهدف زيادة المستوى المعاشي للسكان عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد الذي يعدُّ احد اهم اهداف التنمية شرط ان يكون نسبة زيادة دخل الفرد بمستوى اعلى من نسبة زيادة عدد السكان (عبد الخالق دبي:2016: 148) .

4- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض البطالة (خلق فرص عمل) :-

تسعى جميع البلدان وخصوصاً النامية منها لجذب (FDI) للقضاء على مشكلة البطالة او لتخفيفها، حيث يعدُّ (FDI) هو احد الحلول المطروحة لهذا الغرض عن طريق توسيع قاعدة الاستثمار المباشر والانتشار الجغرافي وزيادة اجتذابه بهدف تنشيط المشاريع الانتاجية الصغير والمتوسطة وكذلك اقامة المشاريع الجديدة، والغرض من هذا تشغيل اكبر عدد من السكان المحليين، وتعتمد الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي على حل مشكلة البطالة على امور عدة منها نوع الاستثمار، حيث نلاحظ الزيادة في حجم العمل في مجال التشغيل بمجرد دخول (FDI) الى مشاريع جديدة ومواقع متنوعة، في حين اتخاذه لأسلوب التملك او الحيازة لمشروع قائم سواء كان بشكل كلي او جزئي قد يؤدي الى خفض حجم العمالة الموجودة فيه، كما يؤثر نوع النشاط الذي سينجيه اليه الاستثمار الاجنبي في التأثير على حجم العمالة، حيث هنالك أنشطة تتطلب ايدي عاملة اكثر مثل صناعة النسيج والملابس وكذلك قطاعات النفط والغاز ومن ثمَّ فان تأثير الاستثمار سيكون واضحاً على حجم العمالة، عموماً فأن تأثير الشركات الاجنبية كان واضحاً في توفير فرص عمل في بعض البلدان مثل تايلند وماليزيا وكينيا وبارغواي وسنغافورة التي وصلت حصة التوظيف فيها خصوصاً في مجال القطاع الصناعي تقريباً 58% وفي السنغال 68%، في حين سجلت بعض البلدان نسباً جيدة مقارنةً بحجم السكان الفعال اقتصادياً وتجاوز (3%) في اغلب البلدان النامية، مما تقدم يتبين أن الاستثمارات الاجنبية تساهم في خفض نسبة البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة لقوة العمل المحلية (مايخ وحسن:2015: 180) .

5- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت :-

لقد كان للاستثمار الاجنبي تأثيراً مهماً في تكوين راس المال الثابت في البلدان المضيفة كون الشركات الاجنبية لديها امكانيات وبوسائل عديدة كالتصويل عن طريق الموارد الذاتية للشركة او اصدار الاسهم والسندات والاقتراض، وطالما يجري تداول الادوات المالية في السوق العالمية فان هذا يدعو الى زيادة تدفق موارد التمويل الاجنبية للتنمية، كما أنَّ قدرة الشركات الاجنبية على تنويع المحفظة المالية فهذا يقلل من مخاطر الاستثمار ومن ثمَّ التكاليف مقارنةً بالشركات المحلية للبلد المضيف، وهذه الميزة تجعل هذه الشركات اكثر استجابةً من غيرها باتجاه فرص الاستثمار وحوافزه، وكنتيجة لما تقدم يمكن للشركات الاجنبية أن تستثمر في مشاريع لا يمكن للمستثمرين المحليين من الدخول فيها او حساب الدخول فيها مخاطرة كبيرة ومن ثمَّ فان الشركات الاجنبية تعمل على توسيع تكوين راس المال الثابت في البلدان المضيفة .

يضاف لذلك أن (FDI) لا يضيف الى موارد التمويل الاجنبية للأقتصاد ككل فقط بل يُعد اكثر استقراراً من الاشكال الاخرى للتمويل، كون (FDI) يُبنى عادة على نظرة بعيدة المدى للسوق والمتمثلة في امكانيات النمو والخصائص الهيكلية لأقتصاد البلد المضيف، كما يمكن أن يكون لل(FDI) اثر سلبي على هيكل الاستثمار في البلد المضيف حيث يزداد هذا النوع من الاستثمار بالوقت الذي ينخفض فيه استثمار الشركات المحلية نتيجة لقيام الشركات الاجنبية بشراء الموجودات التابعة للشركات المحلية لعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الاجنبية نظراً لما تتمتع به هذه الشركات من خصائص ومزايا تنافسية لا تتوفر لنظيرتها في البلدان المضيفة (عبد السلام ابو قحف:2003: 67) .

6- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في سعر الصرف :-

إن تدفق رؤوس الاموال الاجنبية يترك تأثيرات سلبية على اداء السياسة النقدية او عملها في اقتصاد البلدان النامية, عن طريق تأثيرها على معدلات التضخم النقدي واستقرار اسعار الصرف, حيث إن تدفق الاموال الى الداخل سيؤدي الى تقييم عملة البلد المضيف بأكثر من قيمتها ما يدلُّ انخفاض في اسعار الاستيرادات وارتفاع في اسعار الصادرات مقارنةً بأسعار السلع مع البلدان الاخرى, وهذ سيؤدي في النهاية الى حدوث عجز في الموازنة وارتفاع معدلات البطالة والى ارتفاع معدل التضخم ومن ثمَّ انخفاض اسعار الصرف الحقيقية (عماد محمد:2002: 145) .

7- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في رفع معدلات الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي :-

إن تدفق (FDI) يساهم في ارتفاع معدلات الاستثمار المحلي كونه رافداً اضافياً يضاف الى المدخرات الوطنية اللازمة لإقامة المشاريع الانتاجية, ففي حال انخفاض المدخرات الوطنية فأن الاستثمار الاجنبي سيضيف الى التكوين الراسمالي الثابت, حيث يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية التي تنشأ عن نقص المدخرات المحلية وهذا يؤدي الى توفير العملة الصعبة التي تعمل على خلق الفرص الاستثمارية الجديدة للمستثمرين المحليين كما تعمل على تشجيع الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة والتي تُصنع محلياً وزيادة الصادرات, ونتيجة ذلك هو زيادة الاستثمارات المحلية التي من شأنها ان ترفع من معدل التكوين الرأسمالي ومن ثمَّ زيادة معدلات النمو الاقتصادي (رمضان عامر: 2011: 72), اذاً يساهم (FDI) في عملية النمو الاقتصادي عن طريق طريقتين الاولى :انشاءه رصيذاً اضافياً من راس المال للبلد المضيف يضاف الى مدخرات هذا البلد او احتياطي من النقد الاجنبي اما الطريق الثاني: تقديم المعرفة التقنية (التكنولوجية) والاقتصادية المطلوبة في اكمال انجاح المشروع الاستثماري ومن ثمَّ زيادة القدرة الاستيعابية للبلد المضيف (عبد الخالق دبي:2016: 150) .

المبحث الثالث

علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003 - 2017) .

لقد تطرقنا فيما سبق عن مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر وبيننا أن هنالك مساوئ وعيوب تتحملها البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي وخصوصاً البلدان النامية وقد تصل هذه المساوئ الى التدخل في القرارات السياسية والاقتصادية للبلد المضيف ولكن الى جانب ذلك نلاحظ أن اغلب البلدان التي هي في طور التقدم والتنمية تتخذ من الاستثمار الاجنبي الوسيلة الاساس في عملية التنمية, هذا يدل على أن (FDI) قد تكون ايجابياته اكبر من سلبياته, او من الممكن أن تكون بعض البلدان أن لم يكن اغلبها مضطرة الى الجوء الى (FDI) والمتمثل بالشركات الاجنبية نتيجة الفوارق الكبيرة بين البلد المستثمر والبلد المضيف من ناحية التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة والخبرة الادارية في عملية الاستثمار كذلك امكانية استثمار عناصر الانتاج المتوفرة في البلد المضيف وغير ذلك, وقد كان للعراق حصة من الاستثمارات الاجنبية التي وجدت في العراق بيئة مناسبة لاستثمار اموالها لهذا كان هنالك مقدار من التدفقات الاستثمارية بنسب جيدة الا إن الوضع الامني والسياسي لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يستمر في تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات مما اضطرها الى تخفيض نسبة الاستثمار وفي بعض الاحيان الى انعدام الاستثمارات الاجنبية بل واكثر من ذلك خروج رؤوس الاموال المحلية للاستثمار في خارج البلد والجدول (1) يبين مقدار التدفقات الواردة والصادرة من البلد خلال الفترة (2003 - 2017) .

جدول (1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة في العراق للمدة (2003-2017)

السنوات	تدفقات (FDI) الواردة (مليون دولار)	تدفقات (FDI) الصادرة (مليون دولار)
2003	5	-
2004	300	-
2005	515.3	88.7
2006	383	305
2007	971.8	7.9
2008	1855.7	33.6
2009	1598.3	71.9
2010	1396.2	124.9
2011	1882.3	366
2012	3400.4	489.5
2013	5131.2	227.1
2014	4781.8	241.5
2015	3468.5	147.7
2016	- 5911	304.3
2017	- 5032	77.8

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Unctad – World investment report (1990-2017) – Jun 2018 . ❖

لهذا سنتطرق في هذا المبحث عن العلاقة بين (FDI) وبعض المتغيرات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي لفترة من (2003 - 2017) ومقارنة تدفقات (FDI) مع التغيير الحاصل في مؤشرات النمو الاقتصادي وكالاتي :-

1- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي :-

عن طريق بيانات الجدول (2) يتبين أن الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد شهد تذبذب واضح وهذا يعود الى الظروف التي مر بها البلد، وكنتيجة حتمية لتغيير النظام السياسي آنذاك، حيث يلاحظ كذلك أن هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ففي الفترة من 2003 الى 2013 نلاحظ هنالك زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت في العام 2003 (26990.4) مليون دينار يقابلها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العام نفسه بقيمة (5) مليون دولار اما في العام 2004 نلاحظ قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت (41607.8) بنسبة زيادة مقدارها (54.1%) وكانت هذه الزيادة هي بسبب الزيادة في الصادرات النفطية بعد أن جرى رفع العقوبات عن العراق قابلها كذلك الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر الى (300) مليون دولار، اما في العام 2006 فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي الى (383) مليون دولار وذلك بسبب الظروف الامنية والصراعات الداخلية التي شهدها البلد في حينها لكن في نفس الوقت نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل تغيير قدره (10.4%) وذلك بسبب الارتفاع المستمر لاسعار النفط في العراق، وشهدت السنوات اللاحقة ارتفاعاً مستمراً في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك في تدفقات الاستثمار الاجنبي ففي العام 2013 بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي (75658.8) مليون دينار بمعدل تغيير مقداره (5.5%) عن العام الذي قبله بينما

بلغت نسبة التغيير في عام 2012 (12.6%) عن العام الذي سبقه مما يدل على أن الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وان كانت زيادات مستمرة الا إنها كانت متفاوتة بمستويات كبيرة, اما عن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي فهي بالتأكيد واضحة عن طريق الزيادات المستمرة في الناتج المحلي, اما في العام 2014 فقد انخفض الناتج المحلي بنسبة (3.8) مسجلاً ما قيمته (72736.2) مليون دينار قابلها الانخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي مسجلاً ما قيمته (4781.8) مليون دولار وذلك بسبب عدم اقرار الموازنة العامة للبلد في حينها, ثم عاد الناتج المحلي الى الارتفاع خلال العامين 2015 و2016 بعد ذلك يعود للانخفاض عام 2017 بنسبة (2.5 %) اما التدفقات الاستثمارية فقد استمرت بالانخفاض خلال عامي 2014 و 2015, اما عامي 2016 و 2017 فهي لم تنخفض فقط بل سجلت مؤشراً سالباً في التدفقات مما يدل على أن التدفقات الاستثمارية لم تدخل الى البلد وكذلك هروب رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار في خارج البلد, وهذا يعزى الى الصراعات السياسية داخل البلد وكذلك عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والكثير من الامور الفنية والادارية التي يجب أن تكون داعمة للاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة له .

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات (FDI) للمدة (2003-2017)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل التغيير %	تدفقات (FDI) (مليون دولار)
2003	26990.4	----	5
2004	41607.8	54.1	300
2005	43438.8	4.4	515.3
2006	47851.4	10.2	383
2007	48510.6	1.4	971.8
2008	51716.6	6.6	1855.7
2009	54721.2	5.8	1598.3
2010	57751.6	5.5	1396.2
2011	63650.4	10.2	1882.3
2012	71680.8	12.6	3400.4
2013	75658.8	5.5	5131.2
2014	72736.2	- 3.8	4781.8
2015	74554.6	2.5	3468.5
2016	80146.2	7.5	- 5911.0
2017	78142.5	- 2.5	- 5032.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

❖ وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - سنوات مختلفة .

❖ Unctad – World investment report (1990-2017) – Jun 2018 .

2- مؤشر سعر صرف العملة :-

يمثل سعر الصرف واحدة من اهم المؤشرات المهمة التي يأخذها المستثمر الاجنبي بنظر الاعتبار عندما تكون هنالك رغبة في استثمار امواله في بلد اخر, وذلك لكون هذا المستثمر سيقوم بتحويل عملته المحلية الى عملة البلد المضيف وهذا يتطلب ان تكون هنالك عملة عالمية كالدولار مثلاً كأداة قياس بين العملتين, وفي حال عدم استقرار اسعار الصرف فهذا يدل على أن المستثمر سوف يتعرض الى الكثير من الخسائر او الارباح كونه قد اجرى اغلب حساباته استناداً الى سعر صرف معين, وهذا المؤشر يمكن تطبيقه على الاقتصاد العراقي بأعتبره احد البلدان التي ترغب في جذب الاستثمارات الاجنبية للنهوض بالواقع الاقتصادي والتحول الى حالة التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية (محمد سلمان:2017: 423), لذلك صار لزاماً أن نبين مدى استقرار اسعار الصرف خلال الفترة (2003-2017) وحسب ما مثبت في الجدول (3) حيث يتبين أن سعر صرف الدينار العراقي غير ثابت من سنة الى اخرى, حيث نلاحظ انخفاض سعر الصرف في عام 2004 الى (1453) بعد السماح للعراق بتصدير نفطه الى الاسواق العالمية نتيجة لتغيير النظام السياسي في البلد ثم حصل بعد ذلك ارتفاع طفيف في عام 2005 حيث بلغ سعر الصرف (1469) تبعه انخفاض بسيط ايضاً في عام 2006 ليصبح (1467), ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض المستمر خلال الفترة 2007 - 2013 بسبب تدخل البنك المركزي الراقي بسعر الصرف وتوفيره العملة الصعبة في الميزان العنني بالبنك ليستقر عندها سعر الصرف عند (1166), أن السياسة النقدية في العراق اصبح لديها القدرة في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي بعد الاستقلالية التي منحت الى البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) في عام 2004, وقد ظهرت نتائج هذه الاستقلالية على الدينار العراقي عن طريق ارتفاع قيمته مقابل الدولار وكان هذا من ضمن الاهداف التي نص عليها قانون استقلالية البنك المركزي والاهداف الاخرى التي من ضمنها السعي الى تحقيق استقرار في الاسعار والحفاظ على نظام مالي مستقر مستند الى آلية السوق وكذلك تحقيق النمو والرفاهية في العراق (عبد الحسين الغالبي:2015: 159).

جدول (3) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وتدفقات (FDI) للمدة (2003-2017)

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي	تدفقات (FDI) (مليون دولار)
2003	1936	5
2004	1453	300
2005	1469	515.3
2006	1467	383
2007	1255	971.8
2008	1193	1855.7
2009	1170	1598.3
2010	1170	1396.2
2011	1170	1882.3
2012	1166	3400.4
2013	1166	5131.2
2014	1188	4781.8
2015	1190	3468.5
2016	1190	- 5911.0
2017	1190	- 5032.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- ❖ وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - سنوات مختلفة .
- ❖ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .

3- مؤشر البطالة :-

يعدُّ معدل البطالة احد المتغيرات التابعة الى المتغير المستقل (FDI), حيث يعمل (FDI) على تقليل معدل البطالة في البلد المضيف وذلك عن طريق المشاريع الاستثمارية التي يقيمها او تطوير المشاريع الاستثمارية الموجودة اصلاً, حيث يقوم (FDI) بامتصاص الايدي العاملة العاطلة عن العمل لذلك فهو يعدُّ احد الحلول التي تعتمد عليها الكثير من البلدان وخصوصاً التي تعاني من زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة, كذلك يعمل (FDI) على التوجه الى البلدان التي يوجد فيها الكثير من الايدي العاملة كونها تعدُّ احد عناصر الانتاج الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية الاستثمار خصوصاً في المشاريع التي تتطلب الكثير من الايدي العاملة, اما في العراق تعتبر مشكلة البطالة واحدة من المشاكل الرئيسية التي لم تُحل وذلك لانعدام المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والاعتماد على ما يستورد من البلدان الاخرى, لذا فاذا ما اريد لهذه المشكلة أن تتلاشى فان خيار (FDI) هو الحل الناجح في بلدان نامية كالعراق, حيث يبين الجدول (4) معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2017), حيث نلاحظ أن معدلات البطالة قد اخذت بالانخفاض خلال الفترة 2003 - 2013 فبعد ان كانت (28.1%) عام 2003 اصبحت (15.1%) عام 2013 مقابل ذلك نلاحظ هنالك ارتفاع ملحوظ في تدفق (FDI) الى البلد وهذا يدل على أن هنالك علاقة عكسية بين معدل البطالة و(FDI) ثم بعد ذلك ارتفع معدل البطالة في عامي 2014 و 2015 وبمعدل (15.9%) و (16.4 %) وكان ذلك بسبب سوء الاوضاع الامنية في البلد وهجرة الكثير من العوائل بسبب دخول داعش واحتلاله بعض مناطق العراق مما اضطر اغلب الناس الى ترك اعمالهم والبقاء بدون عمل كذلك نلاحظ في هذه الفترة انخفاض كبير (FDI) لاسباب الامنية نفسها, اما في عام 2016 نلاحظ عدم انخفاض معدل البطالة ليس فقط لانخفاض (FDI) بل لان اغلب الاستثمارات العراقية قد ذهبت الى خارج البلد للبحث عن بيئة امنة ومستقرة, لذا جاءت قيمة التدفقات بالاشارة السالبة لعامي 2016 و 2017 .

جدول (4) معدلات البطالة في العراق وتدفقات (FDI) للمدة (2003-2017)

السنوات	معدل البطالة %	تدفقات (FDI) (مليون دولار)
2003	28.1	5
2004	26.8	300
2005	17.9	515.3
2006	17.5	383
2007	16.3	971.8
2008	15.3	1855.7
2009	15.0	1598.3
2010	12.0	1396.2
2011	14.0	1882.3
2012	15.7	3400.4
2013	15.1	5131.2
2014	15.9	4781.8
2015	16.4	3468.5
2016	16.4	- 5911.0
2017	14.8	- 5032.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

❖ جمهورية العراق - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - النشرة الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .

❖ وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - سنوات مختلفة .

4- مؤشر تكوين راس المال الثابت :-

تعدُّ التقديرات الخاصة بتكوين راس المال الثابت من ضمن المؤشرات الاحصائية المهمة في اقتصاد اي بلد، وذلك لكونها تقدم عرضاً خاصاً بالخطة الاستثمارية للبلد وكذلك تبين مدى دقة الخطة الاقتصادية نحو اهدافها المرسومة والتي ترغب الدولة في تحقيقها مستقبلاً معتمداً بذلك على ما يمكن أن تحصل عليه من ايرادات القطاعين العام والخاص ولمختلف الانشطة الاقتصادية في البلد، وأن توفر مثل هكذا احصاءات تُعدُّ ضرورية لإعداد خطة اقتصادية متكاملة تعكس حجم وتركيب الطاقات الإنتاجية .

هنالك علاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوين راس المال الثابت في العراق ، حيث يتبين من الجدول (5) أن تكوين راس المال الثابت في عام 2004 بلغ (1966.8) مليون دولار اما في عام 2005 ارتفع اجمالي تكوين راس المال الثابت الى (6931.5) مليون دولار وبنسبة مساهمه في اجمالي تكوين راس المال الثابت بلغت (7.42%) ، اما في عام 2006 ارتفع اجمالي تكوين راس المال الثابت الى (11527.7) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (66.31%) وبمقابل انخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي الى (383) مليون دولار وبنسبة مساهمة في تكوين راس المال الثابت بلغت (3.32%) ، اما في الاعوام 2007 - 2010 بلغ اجمالي تكوين راس المال الثابت على التوالي (6000.32) (19480.75) (11513.88) (22438.27) مليون

دولار وبمعدلات نمو (40.90%) (224.66%) (47.95) (94.88%) وبلغ تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لنفس الاعوام (971.80) (1855.70) (1598.30) (1396.20) مليون دولار على التوالي، بسبب نجاح مؤسسات الدولة في اعادة بناء ما دمرته الحرب وكذلك ارتفاع الايرادات النفطية وتحسين الوضع الامني واستقراره النسبي، اما الاعوام 2011 - 2014 فقد ارتفع اجمالي تكوين رأس المال الثابت (47040.78) (47201.27) (32710.01) (24132.47) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوي بلغت (7.55%) (35.54%) (44.30%) (-0.34%) وبلغ الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد (3400.4) (2335.30) (-10176.40) مليون دولار على التوالي وبنسبة مساهمة في اجمالي تكوين رأس المال بلغت (7.80%) (10.40%) (4.95%) (21.63%) بسبب تردي الاوضاع الامنية في العراق ومغادرة اغلب الشركات الاستثمارية بعد حصول النزاعات المسلحة مع تنظيمات داعش الارهابية ، وفي عامي 2015 و2016 بلغ اجمالي تكوين رأس المال ثابت (42671.08) (24120.34) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوي بلغت (-9.29%) (-43.47%) ونسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين رأس المال الثابت بلغت (17.75%) (25.94%) اما في عام 2017 فقد ارتفع اجمالي تكوين رأس المال الثابت (27168.30) مليون دولار وبمعدل نمو (12.64%) ، وبلغ الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق لنفس العام (-5032.40) مليون دولار ونسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت بلغت (18.52%) وذلك يعزى الى تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية واستقرار الوضع الامني في العراق ، ولا بد من الاشارة الى أن الاضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي يهيمن عليها القطاع العام و له التأثير المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً اساسياً للعملة وتمويل الاستثمارات مما يفسر التأثير المحوري للقطاع العام ، فعلى الرغم من التأكيد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي الا إن مساهمته في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد .

جدول (5) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت للمدة

(2017-2003)

(مليون دولار)

السنوات	تدفقات (FDI) (1)	اجمال تكوين رأس المال الثابت (2)	معدل النمو السنوي % (3)	مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين رأس (4) المال
2003	5	—	—	—
2004	300	1966.8	—	15.25
2005	515.30	6931.5	252.42	7.43
2006	383	11527.7	66.31	3.32
2007	971.80	6000.3	-47.95	16.20
2008	1855.70	19480.7	224.66	9.53
2009	1598.30	11513.9	-40.90	13.88
2010	1396.20	22438.3	94.88	6.22
2011	1882.30	24132.5	7.55	7.80
2012	3400.40	32710.0	35.54	10.40
2013	-2335.30	47201.3	44.30	4.95
2014	-10176.40	47040.8	-0.34	21.63
2015	-7574.20	42671.1	-9.29	17.75
2016	-6255.90	24120.3	-43.47	25.94
2017	-5032.40	27168.3	12.64	18.52

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير الاستثمار السنوي لعام 2017، الكويت .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات الحسابات القومية، اعداد مختلفة .
- الاعمدة (3. 4) من عمل الباحث .

*-جرى تحويل القيم من العملة المحلية الى الدولار الامريكي بسعر الصرف السائد .

5- مؤشر معدل التضخم السنوي :-

يعدُّ معدل التضخم السائد في البلد واحداً من المؤشرات المهمة التي ينظر اليها المستثمر الاجنبي, كون التضخم له اثاراً مباشرة على سياسات التسعير والانتاج وكذلك على حركة رؤوس الاموال ونوع الاستثمارات الاجنبية فيما اذا كانت ذات اجال طويلة او متوسطة او قصيرة, بعدّه المحدد الاساس لقيمة العملة الوطنية للبلد المضيف وبيان قوة هذه العملة في الاسواق العالمية, وعليه يتطلب الادارة النقدية الكفوءة القادرة على ادارة قيمة العملة المحلية وضبط معدلات التضخم في حدود مقبولة, وتحقيق استقرار الاسعار في السوق, كل ذلك يمثل عناصر جاذبة لاستثمار الاجنبي المباشر .

وقد شهد الاقتصاد العراقي عدة تقلبات في معدلات التضخم خلال الفترة (2003 - 2017) حيث كان معدل التضخم في العراق عام 2003 (33.6%) وذلك بسبب انخفاض المرونة في القطاعات الرئيسية كقطاع الزراعة وقطاع الصناعة بالإضافة الى القطاعات الاخرى كقطاع الطاقة والنقل والمواصلات وعدم القدرة على الاستجابة الى ضغط الطلب (ابراهيم موسى:2006: 10), ثم انخفض بعد ذلك معدل التضخم في عام 2004 ليصل الى (27.0%) والسبب في ذلك هو التغيرات السياسية التي حصلت في البلد مما ادى الى انخفاض جميع الاسعار وخصوصاً السلع الاستهلاكية, ثم عاد بالارتفاع في عامي 2005 و 2006 بمعدل (37%) و (53.2%) وذلك بسبب سوء الاوضاع الامنية التي عاشها البلد آنذاك وما رافقه من عمليات تهجير, ثم تراجع في عام 2007 بمعدل (30.8%) ولكن مع هذا الانخفاض يبقى معدل التضخم مرتفع جداً, اذا ما قورن بالمعدلات العالمية, وكما نلاحظ من بيانات الجدول (6) هو التقلبات في معدل التضخم خلال الاعوام اللاحقة ولغاية العام 2017, حيث نلاحظ الارتفاع الحاصل في عامي 2011 و 2012 بمعدل تضخم قدره (5.6%) و (6.1%) وهي اعلى معدلات بعد عام 2007 وهذا يعود الى زيادة الانفاق الحكومي نتيجة الارتفاع الحاصل في اسعار النفط في العراق, اما في العام 2014 فقد كان معدل التضخم (2.2%) بسبب عدم قيام الحكومة باقرار الموازنة العامة للدولة واختصار الانفاق الحومي في حينها على عمليات التسليح نتيجة حروب داعش التي تعرض لها البلد, ثم انخفض بعد ذلك معدل التضخم ليصل الى ادنى مستوى في عام 2017 بمعدل (0.2%), وهذا يدل على ارتفاع قيمة العملة المحلية امام العملات العالمية وهذا يعدُّ عنصر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر .

جدول (6) معدل التضخم السنوي وتدفقات (FDI) للمدة (2003-2017)

السنوات	معدل التضخم السنوي %	تدفقات (FDI) (مليون دولار)
2003	33.6	5
2004	27.0	300
2005	37.0	515.3
2006	53.2	383
2007	30.8	971.8
2008	2.7	1855.7
2009	-2.8	1598.3
2010	2.4	1396.2
2011	5.6	1882.3
2012	6.1	3400.4
2013	1.9	5131.2
2014	2.2	4781.8
2015	1.4	3468.5
2016	0.5	- 5911.0
2017	0.2	- 5032.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

❖ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .

6- مؤشر متوسط دخل الفرد :-

يعدُّ مؤشر متوسط دخل الفرد عن حالة الرفاهية التي يعيشها الفرد عن طريق حصته من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك عن طريق فرص العمل التي من الممكن ان يحصل عليها الفرد لغرض الحصول على مصدر دخل يمكنه من العيش هو وعائلته, لذلك يعدُّ الاستثمار الاجنبي احدى الوسائل المهمة التي تستخدمها البلدان عامة والنامية بشكل خاص للتخلص من مشكلة البطالة التي تعد من السمات الاساسية للبلدان النامية, حيث نلاحظ عن طريق بيانات الجدول (7) أن هنالك علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد وتدفقات (FDI), حيث نلاحظ الزيادة في متوسط دخل الفرد للعام 2004 حيث اصبح (1533.1) الف دينار بعد أن كان (1024.7) الف دينار في عام 2003, كذلك هنالك تزايد خلال الفترة من 2007 الى 2013 حيث بلغ متوسط دخل الفرد اعلى معدل في حينها بمقدار (2109.4) الف دينار لينخفض بعد ذلك عام 2014 ليكون بمقدار (2050) الف دينار وذلك لاسباب اقتصادية تتعلق بعضها بعد اقرار الموازنة, ثم استمر بالانخفاض في عام 2015 بمقدار (1995) الف دينار يقابله في ذلك انخفاض في معدل تدفق (FDI) من (4781.8) مليون دولار عام 2014 الى (3468.5) في عام 2015 .

جدول (7) متوسط دخل الفرد وتدفقات (FDI) للفترة (2003-2017)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دينار)	تدفقات (FDI) (مليون دولار)
2003	1024.7	5
2004	1533.1	300
2005	1553.4	515.3
2006	1639.1	383
2007	1634.3	971.8
2008	1691.3	1855.7
2009	1728.1	1598.3
2010	1800.4	1396.2
2011	1924.5	1882.3
2012	2047.2	3400.4
2013	2109.4	5131.2
2014	2050	4781.8
2015	1995	3468.5
2016	2100	- 5911.0
2017	2040	- 5032.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- ❖ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .
- ❖ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .

الاستنتاجات :-

- 1- إن أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المضيف تتمثل برفع مستوى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وكذلك يتضمن انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والادارة الحديثة من بلد الى اخر، اضافة الى المساهمات الاخرى كتخفيض مستوى البطالة وتحسين وضع ميزان المدفوعات .
- 2- إن عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتتمثل بالمحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية .
- 3- اوضح البحث أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر قد ازدادت في العراق بعد عام 2003 وذلك كنتيجة حتمية لتغيير نظام الحكم في البلد وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة وانفتاح العراق على العالم الخارجي، الا إن هذه التدفقات لم تصل الى مستوى الطموح، وإن اغلبها مقتصرة على القطاع النفطي .
- 4- تبين عن طريق البحث تذبذب تدفقات الاستثمار الاجنبي بسبب سوء الاوضاع الامنية والسياسية في البلد، وليس هذا فقط بل أن المستثمرين المحليين اصبحوا يستثمرون اموالهم خارج البلد .
- 5- اوضح البحث ان هنالك علاقة تبادلية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية في العراق وهذا واضح عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى البطالة وزيادة معدل تكوين راس المال الثابت وغيرها من المتغيرات .

التوصيات :-

- 1- العمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية وتنمية القطاعات ذات العلاقة التشابكية مع القطاعات الاخرى لغرض تعظيم المردودات المالية من هذه الاستثمارات .
- 2- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة في البلدان المضيفة للاستثمار من النواحي الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والقانونية, كذلك العمل على ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه باتجاه انشاء البنى التحتية كجزء من مقومات جذب الاستثمارات الاجنبية
- 3- على البلدان النامية توجيه الاستثمارات الاجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية وليس اقتصارها على القطاع النفطي فقط, والتحول من البلدان المصدرة للمواد الخام الى بلدان منتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- 4- العمل على توفير نظام مصرفي كفوء يتعامل بالادوات المالية والنقدية الحديثة وبالطرق الالكترونية كي يؤمن المستثمر الاجنبي على ارباحه وامواله في البلد المضيف وكذلك العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية عن طريق تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
- 5- توفير التسهيلات المالية والمصرفية الممكنة للمستثمر الاجنبي كالإعفاءات الضريبية وتخفيض اسعار الفائدة وتوفير القروض المالية والمنح, وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة .

المصادر

- 1-قادي عبد العزيز - الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات - دار هومة للطباعة - الجزائر - 2004 .
- 2- oecd – third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment – paris – 1999
- 3- علي عبد القادر علي - الاستثمار الاجنبي المباشر - قضايا التنمية في الاقطار العربية - العدد الواحد والثلاثون - 2004
- 4- عبد السلام ابو قحف - اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي - الدار الجامعية الجديدة للنشر - الاسكندرية - 2003 .
- 4-موفق احمد, حلا سامي خضير - الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي مجلة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العدد الثمانون - 2010 .
- 5-مايح شبيب,حسن كريم - التمويل الدولي ((اسس نظرية واساليب تطبيقية)) - ط1 - دار الضياء للطباعة والنشر - النجف الاشرف - العراق - 2015 .
- 6-كريمة قويدري - الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر - رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة ابي بكر بلقايد - الجزائر - 2011 .
- 7-فليح حسن خلف - التمويل الدولي - الطبعة الاولى - الورق للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - 2004 .
- 8-اديب قاسم شندي - دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي - مجلة الدراسات الاقتصادية - دار الحكمة - بغداد - العدد 21 - 2009 .
- 9-سالم احمد الفرجاني - المساهمة الاجنبية في الاستثمار المحلي والمحاذير - مؤتمر الاستثمار والتمويل - المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصر - 2005 .
- 10- سوسن جبار عودة - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في دول نامية مختارة للمدة (1990-2017), اطروحة دكتوراه - جامعة واسط - كلية الادارة والاقتصاد - 2020 .

- 11- عبد الخالق دبي الجبوري - اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر, العراق انموذجاً للمدة (2003-2013) - مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية - المجلد 18, العدد 2 - 2016 .
- 12- احمد هليل الشمري - معوقات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية - الاردن - دار الايام للنشر - 2015 .
- 13- عبد الرزاق احمد حسين الجبوري - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - ط1 - دار الحامد للنشر والتوزيع - الاردن . 2014 .
- 14- عماد محمد العاني - اندماج الاسواق المالية الدولية ((اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)) - ط1 - بيت الحكمة - بغداد - 2002 .
- 15- رمضان عامر - الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها - ط1 - القاهرة - المركز القومي للاصدارات القانونية - 2011 .
- 17- Unctad - World investment report (1990-2017) - Jun 2018 .
- 18- وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - سنوات مختلفة .
- 19- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .
- 20 - جمهورية العراق - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - النشرة الاحصائية السنوية - سنوات متفرقة .
- 21- محمد سلمان جاسم - العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 ((الواقع والظموح)) - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - جامعة النهدين - العدد 101- المجلد 23 - 2017 .
- 22- عبد الحسين جليل الغالبي - الصيرفة المركزية ((النظرية والسياسات)) - ط1 - مؤسسة النبراس للطباعة والنشر - النجف الاشرف - العراق - 2015 .
- 23- ابراهيم موسى الورد - التضخم الاقتصادي في العراق اسباباً واثاراً ومعالجاته - 2006.
- 24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير الاستثمار السنوي لعام 2017 ، الكويت .